التحديات الثقافية والأخلاقية للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد

أ. ساعد ساعد

مقدمة

العالم الإسلامي اليوم يعيش مرحلة جد حساسة مليئة بالعقبات والتحديات، خاصة ما تعلق ببنأ النشئ والحفاظ عليه، وحينما كان التعليم بابا مفتوحا للخروج من هذه الوضعية . اعتبر التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد وسيلة من الوسائل التي تدفع الأمة لان تؤدي دورها في سبيل تحقيق رسالتها الخالدة ومشروعها الحضاري .

وبما أن الجامعة هي حاملة لمشروع الأمة وعزها وتمثيل لنخبتها في المستقبل، فإنها تقف في وجهها جملة من التحديات خاصة بعد التوجهات الجديدة في مجال التعليم . حيث أضحى ما يسمى اقتصاد المعرفة والتعلم عن بعد، والتعليم والتعلم الالكتروني صور مرادفة لجل الجامعات والمعاهد ليس في الغرب بل حتى في بعض الدول العربية

وقد واجه الغرب جملة من التحديات في اعتماد هذه الطرق والأساليب والمناهج ونظر إليه من وجهة اجتماعية اقتصادية وإنسانية في بعض الحالات .

في عالمنا الإسلامي تختلف المفاهيم ويجب أن تضبط وفق ديننا الحنيف وليس غير ذلك فكان ولابد من الإشارة **إلي التحديات الثقافية والأخلاقية للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد، فيا ترى ما ذا تعني هذه التحديات ؟**

الحديث عن التحديات موضوع واسع ومتشعب جدا سواء ما تعلق باستهداف الهوية الثقافية من تبشير واستشراق واستغراب أو من خلال زحف المدارس التبشيرية والتسلل بالمفاهيم المغلوطة في ظل الانبهار والاستلاب الثقافي بالحضارة الغربية مع ارتفاع الدعوات لتغير نظم التعليم في البلدان العربية والإسلامية ودمج بعض ما يعرف بـ (القيم العالمية) في مجال التعليم والتدريس إلا إن بحثنا هذا لا يتوقف عند هذه التحديات رغم

أهميتها البالغة، وإنما عند تحديات تم تحديدها عبر منهج علم الإعلام والاتصال ب (المرسل والمستقبل) أي (الأستاذ والطالب) حيث تواجه هذه الثنائية تحديات خطيرة

وقد يتساءل قائل: ما علاقة هذا بالثقافة والأخلاق في مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد ؟

يعتبر التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد مظهرا من مظاهر الثقافة في المجتمع الحديث الذي بات يسمى بمجتمع المعلومات، والثقافة هي أحد أبرز ركائز مجتمع المعلومات وجوانبه المشرقة، حيث يوفر مجتمع المعلومات أفضل الوسائل التي كانت تعيق أو تصعب الاطلاع على المنجزات الثقافية، وإن ثلاث ظواهر حولت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى قوة تقود تغييرا عميقا في ميدان الثقافة:

أ- **الوسائط المتعددة:** التي حطمت الحواجز بين وسائط المعلومات والاتصال والإعلام المختلفة.

ب- **التكنولوجيا النقالة:** التي حررت الأفراد من قيود التواجد في مكان معين للاتصال والنفاذ إلى المعلومات.

ج- **الأنترنت:** التي غيرت شروط التبادل بين الأفراد وسهلت النفاذ إلى المعلومات والاطلاع على المعرفة.

لقد حطم مجتمع المعلومات الحواجز التي كانت تحد جوهريا من نفاذ معظم[1] الناس إلى المعلومات والمعرفة والثقافة وإلى إبداع جديد في مجال المعرفة.

إلا أن هذه التسهيلات ليست متاحة للجميع بالشروط نفسها، وإذ لم يسمح لكل مواطن أن يتناول هذه الوسائط بالسهولة نفسها، فستصبح هذه التغيرات عوامل للإقصاء ولخلق شرخ في النسيج الاجتماعي، لذلك تولي الدول المتقدمة اهتماما كبيرا لدعم برامج وطنية تهتم بتوفير بيئة مناسبة تتيح لجميع المواطنين فرصا متساوية قدر الإمكان في الاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الثقافة والتكنولوجيا.

وتؤدي منظومة التعليم الأساسي والمتوسط والعالي دورا حيويا في مجتمع المعلومات، حيث تسعى الدول المتطورة إلى إجراء تعديلات جذرية على النظام الوطني للتعليم، ضمن برنامج طويل يستهدف بصورة أساسية رفع مستوى الطلبة في جميع هذه المراحل وخاصة في مجال الرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، كما تهدف هذه البرامج إلى رفع مستوى الأساتذة وتزويدهم بمهارات عالية كي يتمكنوا من التركيز على إنجاز أهداف واضحة محددة في البرنامج الوطني.[2]

ويشكل تعليم الرياضيات والعلوم قاعدة التقدم التكنولوجي الذي يغذي اقتصاد المعرفة، مما يشكل بوابات ضرورية للمهن ذات الأجور العالية العلمية والهندسية والتقنية، ويشكل تحديا لنظام التعليم القديم وللخبرات التقليدية التي أصبح تجاوزها ضروريا للوصول إلى برامج طموحة تدعم التنمية الشاملة في المستقبل.

ومن المعروف أن تقانات وصناعات المعلومات والاتصالات المتقدمة تصنع اقتصاد المعرفة –Knowledge Based Economy، حيث يجب على المؤطرين أن يكونوا قادرين على تجميع ومعالجة وتفسير المعطيات والمعلومات، وتطلب المؤسسات مهارات في الإدارات الذاتية والاتصالات والتحليل والقدرة على المحاكمة، إضافة إلى المعرفة الأكاديمية الأساسية وإلى المهارات التقنية، ولذلك فإن التفاوت في الدخل بين الأشخاص الذين يستجيبون[3] لهذه المتطلبات وبين الخريجين التقليديين سيزداد، بل وإن العاملين الذين سيرغبون بالاستمرار في مستوى عملهم سيكونون مضطرين إلى تطوير أنفسهم باستمرار، وأن يواجهوا كل عام تحديات جديدة لقدراتهم على مسايرة التطورات الجديدة. وأمام صعوبة تطوير النظام التعليمي ليصبح قاعدة للتطور التكنولوجي لا بد من إدخال هذه المهمة في برنامج وطني طموح مدعوم من الحكومة، ويتفاعل معه المجتمع بجميع قطاعاته، ولابد من إتاحة المجال للقطاع الخاص للمساهمة في هذا الجهد الكبير ولكن تحت الرقابة الحكومية على مستويات التعليم والتجهيزات المناسبة.

خاصة وإن التكنولوجيا الجديدة فتحت الباب أمام معطى تربوي جديد مؤسس على تطوير التعليم الالكتروني ويشير المصطلح إلى مجال واسع لاستعمال هذه التكنولوجيا من العمل على الحاسوب في قاعة الصف إلى منهاج كامل عن بعد بُدئ في تأسيسها ويقدم التعلم الالكتروني المتابعة الفردية حين تكون مقرونة بمرونة في إدارة التعليم والاستقلال الذاتي لاكتشاف معارف جديدة.[4]

ويعتبر التعلم الالكتروني فرصة للتعليم الذاتي بعيدا عن البروتوكولات الرسمية ويسمح بتشكيل صفوف افتراضية . وإن كان التعلم الالكتروني سيجد نفسه في مواجهة الرهانات المتعلقة بالمعرفة ومشكلة النفاذ وحقوق الغير سواء طرق التعلم الحديثة وبراءة الاختراع أو حقوق الملكية الفكرية، إذ يطرح ألف سؤال كيف يمكن أن نقنن حقوق المؤلف لغايات التعلم والبحث ؟

من جهة أخرى يرى الخبراء أن التعليم المفتوح وعن بعد سيمكن من تعويض المكان، ونموذج الصف الدراسي نهائيا ويتخيل البعض زيادة على التعلم من المنزل، مراكز جماعية للتعلم يختفي فيه تنظيم الأفراد بحسب العمر وتقسيم الوقت بين نشاطات وعطل، إذ سيوجد فيها أطفال وبالغون، ومكاتب توجيه، ومراكز عمل متصلة بقاعدة بيانات وبالشبكة ومعلمين وأساتذة يشرفون على التعلم، حيث يؤدي التحفيز دورا كبيرا. [5]

لكن العلاقة الآن بصفة عامة بين البعد (التعليم عن بعد) والتعلم (التعلم الالكتروني) لا تزال بحاجة إلى توضيح، لأنه لا يكفي أن التواصل لنقل المعارف، ولا يكفي الحصول على المعلومة أو تبادلها بنقرة فأرة بسيطة، حتى يكون المرء لنفسه معرفة ويتقاسمها . فأصبح من الواجب التساؤل **هل تستطيع الجماعات الافتراضية حقا تعويض الجماعات الواقعية في كل شيء ؟ وهل تستطيع الوصاية عن بعد بعث الرغبة والدافع للتعلم والحفاظ عليهما ؟ هل يمكن للبعد أن يقترن بالثقة ؟ كيف يمكن أن نضمن ألا يعاني من التقاسم التربوي من شتى أشكال الاستحواذ على المعارف ؟**[6]

فما المشكلات الثقافية الأخلاقية التي قد يواجهها التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد ؟

ثمة مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشكلات نذكر منها على سبيل المثال:

1- حق الملكية الفكرية: ما أشكاله الجديدة؟ وكيف يطبق؟

2- كيف نحمي خصوصية المشترك وخصوصية المؤسسة؟

3- كيف يمكن التعامل مع المعلومة؟ وما معايير المصداقية؟

4- ما أسس صلاحية المعلومة والدقة والثقة؟

5- كيف نحافظ على الشبكات ونجعلها مفيدة؟ وكيف نجعلها أداة للحوار ولنمو الثقافة والتقدم العلمي، لا للتخريب والإساءة؟

6- حرية انسياب المعلومات: ما أسس هذه الحرية وكيف نحميها ونوطدها؟

7- مشكل التعدد اللغوي وتنوعه في الدراسة

8- فاعلية الأستاذ وصورته كقدوة

وثمة أسئلة عديدة تطرحها هذه المشكلات:

- من يتحمل المسؤولية المهنية والأخلاقية عن نتائج التعليم عن بعد هل هي المؤسسة الأكاديمية التي أعدت المواد التعليمية، أم الشركة البرمجية التي صممت النظام المؤتمن، أم الشركة أو المؤسسة التي اعتمدت

النظام ووضعته قيد التطبيق على الشبكة؟

■هل يتناسب هذا الحق مع إتاحة كل شيء لأي شخص، رغم وجود آثار سلبية عند انطلاق هذا المبدإ دون قيود، وهل مبدإ حرية انسياب المعلومات قابل للتطبيق في عالم تسيطر عليه مشكلة الفجوة الرقمية؟

■كيف يمكن إرسال أسس للاستخدام العادل للشبكة لجعلها أكثر فائدة وأقل عرضة للتخريب والإساءة؟ (7)

وهناك سؤال يطرح دوما وبقوة هل يمكن أخلقة التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد باعتباره مظهرا من مظاهر مجتمع المعلومات ؟ خاصة ما تعلق بالنقاط التالية :

■**البحوث العلمية:** تنفق المؤسسات العلمية والاقتصادية موارد مالية هائلة على أبحاثها وهي بذلك تسعى إلى تحقيق نتائج اقتصادية جيدة من هذه البحوث، مما يتطلب حماية النتائج التي توصل إليها، وهذا يتعارض مع حرية انسياب المعلومات.

■**البرمجيات:** ثمة عدد كبير من الشركات من عدد صغير من المبرمجين ودون موارد مالية كبيرة، ولا تعد حماية حقوق الشركة ضرورة أساسية لاستمرار عملها، في حين أن الحماية الصارمة والوقوف المطلق إلى جانب الشركات المبرمجة، يخلق مشكلات أخرى مثل تأخير وعرقلة وتوجيه شرائح الطلبة والشباب إلى تعلم برمجيات جديدة مكلفة، ومن ناحية أخرى يواجه مستخدم البرمجيات مشكلات تتعلق بجودة البرمجيات قد تتناقض مع مصالح شركات البرمجيات. وما دور البرمجيات المجانية في إتاحة فرص أكبر للمستخدمين، وهل تتعارض هذه البرمجيات مع مبدإ جودة البرمجيات؟

■**الشبكة:** ثمة وجهات نظر عديدة للأسس الأخلاقية للاستخدام الأمثل للشبكة من بينها اختلافات حول أحادية اللغة أم متعددة اللغات والثقافات، وتعارض بين مبدإ انسياب المعلومات وحقوق الملكية الفكرية وتنوع وجهات النظر حول طرق حماية الشبكة. (8)

الراهن العربي في مجال المعلومات والمعلوماتية:

■غياب الروح العلمية، ويتجلى ذلك في مظاهر ومواقف اجتماعية عديدة مثل انعدام الثقة في هذا النمط التعلمي (9) وفي مجال البحث العلمي، وجدوى الحلول العلمية، عدم تقدير العلماء، وانقطاع معظم المتعلمين عن تحصيل العلم بمجرد تخرجهم أو حصولهم على شهاداتهم العلمية.

■قتل الروح الابتكارية لدى النشء من خلال نظام تعليمي تلقيني يثبط همم المبتكرين والمبدعين.

■تخلف أو قصور خدمات المعلومات، ونفور أصحاب القرار من استغلالها عند اتخاذ القرار التي تأتي ارتجالية.

■عدم التناسق وانفصام عرى التكامل الثقافي بين التخصصات العلمية والفنية والتخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مما يترتب عنه تعذر إجراء دراسات متعددة التخصصات [10]

■عدم تجاوب نظم التعليم الرسمي مع متطلبات الأجيال القادمة مع ضعف فادح في البنى الأساسية لنظم المعلومات لافتقادنا لسياسات وطنية في المجال، أضف عليه ضعف التكامل العربي والإسلامي.

■ضعف النشر عموما والنشر العلمي خصوصا وبطء حركة الترجمة .

■الاعتماد على الخبرة الأجنبية في كثير من مشاريع نظم المعلومات العربية سواء في التصميم أو التطوير أو التشغيل.

■قصور وانخفاض في البحوث الأساسية والتطبيقية في كل العلوم ومنها مجال المعلومات وهي ناجمة عن التبعية العلمية والتكنولوجية، وضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي.

■تقليص اللغات الأجنبية في كثير من الدول العربية. رغم أن تعدد اللغات يشكل أهمية بالغة وميزة أخلاقية وعلمية وثقافية لابد منها. [11]

■عدم توفر قدر من الانسجام والوحدة في المنظومة التربوية للدول العربية مما يجعله يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وازدواجها، مع اعتماد أسلوب تلقين الشخصية مناهج تجاوزها العصر، فالتعليم يقوم في الغالب على اجترار المعارف القديمة التي تتناقل عبر الأجيال نظرا لركود الإنتاج العلمي العربي واستحالة الوصول لمصادر المعلومات الأجنبية.

■انقطاع الصلة بين الفرد العربي وبين المجتمع على مستوى الدراسة والبحث، كما على مستوى الإبداع مما يؤدي حتما إلى غياب المعرفة بواقع المجتمع العربي وإمكانيات تقديم حلول لمشاكله.[12]

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة التحديات الثقافية والأخلاقية سواء تعلق الأمر بتعاطي الجمهور المستهدف مع هذه الصيغ أو متعلق بالتحديات اللغوية، وانتهاك الخصوصية وظهور الانطوائية كظاهرة مصاحبة، أو ما تعلق بالملكية الفكرية إلى جانب نقاط أخرى تتعلق بثلاثية جودة التكوين والقدرة على الأداء وعلمية البرامج والشهادات مقارنة بالواقع الاقتصادي.

يشار إلى أن الدراسة تمت في حدود العناوين التالية:

حق الملكية الفكرية، حماية خصوصية المشترك وخصوصية المؤسسة؟، التعامل مع

المعلومة ومعايير المصداقية؟ وأسس صلاحية المعلومة والدقة والثقة، المحافظة على الشبكات ونجعلها مفيدة وكيف نجعلها أداة للحوار ولنمو الثقافة والتقدم العلمي، لا للتخريب والإساءة، حرية انسياب المعلومات: ما أسس هذه الحرية وكيف نحميها ونوطدها، مشكل التعدد اللغوي وتنوعه في الدراسة، فاعلية الأستاذ وصورته كقدوة.

أما العينة المستهدفة فتناولت:

- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم التاريخ والجغرافيا
- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الفرنسية
- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الإنجليزية
- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الأدب العربي
- التعلم الإلكتروني في المدرسة الوطنية العليا للتجارة
- التعلم الإلكتروني في المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية
- التعلم الإلكتروني في المركز الجامعي بشار
- التعلم الإلكتروني في جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
- التعلم الإلكتروني في جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس
- التعلم الإلكتروني في جامعة امحمد بوقرة بومرداس
- التعلم الإلكتروني في جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
- التعلم الإلكتروني في المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي (INI)
- الاهتزازات والأمواج (الأستاذ حلواح حكيم، USTHB)

والجدير بالذكر أن الباحث استعمل في معالجته لهذا الموضوع: المنهج الوصف التحليلي، وذلك لأهميته وملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات.

وبعد إجراء مقابلات ولقاءات [13] جمعتنا مع المهتمين من أساتذة ومشتركين من الطلبة ومن التقنيين والفنيين في الجامعات التالية (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، في جامعة أمحمد بوقره بومرداس، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، المدرسة الوطنية العليا للتجارة بالجزائر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الأدب العربي بالجزائر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم التاريخ والجغرافيا) خلصنا لمجموعة من النتائج تقاطعت وبنسبة كبيرة مع جملة

التحديات والإشكالات التي سبق وأن أثرناها في مشكلة الدراسة، حيث سجلنا ما يلي:

1- انعدام الثقة: عدم ثقة أغلبية المستخدمين(51.23 بالمائة من مجموع المستجوبين خاصة من الطلبة المشتركين) في ما تأتيهم من دروس وإعلانات وتوجيهات من الجامعة، ومن مظاهر انعدام الثقة هو:

❖❖ تغير البرمجة في كثير من الحالات بسبب أعطال تقنية وفنية.

❖❖ كثرة الاتصال بالهاتف الثابت للإدارة للاستفسار عن بعض المعلومات ناهيك عن كثرة التساؤلات بين الطلاب أنفسهم بالهاتف النقال ممن كان لهم شرف التعارف بينهم.

❖❖ هناك بعض الطلاب رغم أنهم مسجلون للتعلم عن بعد إلا أنهم يحضرون بأنفسهم لمتابعة أي طارئ أو جديد.

❖❖ حالة التخوف من انقطاع شبكة الأنترانت في مرحلة حساسة كالامتحانات، خاصة بعد ما حدث في الشرق الأوسط من تعطل الشبكة بعد تضرر كابلات الكترونية في عمق البحر.

وبالتالي لابد من تدعيم الثقة بشبكة التعلم الاكتروني، فهذا مشترك صادف أثناء تجوله في الشبكة مواقع نشر المعلومات غير صحيحة وغير موثقة، وبغض النظر عن وجهة نظر صاحب المعلومة أو وجهة نظر الباحث المشترك فإن المشكلة الأولى تبقى دائما في أن المشترك لا يستطيع أن ينقل عن الأنترنت ما قرأه لأنه لا يثق به، وهكذا نرى أن مسألة الثقة هي الأساس في الاستفادة من التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد، فما الذي نحققه من فائدة من ملايين النصوص إن لم تتوفر الثقة للاعتماد على المعلومات الواردة وعلى درجة الاستشهاد بها في الدراسات الطلابية والعلمية والمهنية؟ وتبرز هنا مشكلة أخلاقية وعملية وعلمية في الوقت نفسه فكيف نضمن الثقة دون أن نخلق حرية انسياب معلومات؟ وكيف نضمن حق كل مشترك في وضع ما يريد دون أن يتسبب ذلك في إيذاء أشخاص آخرين خطؤهم الوحيد هو ثقتهم بالمعلومات التي وضعها.[14] خاصة وأنه حدثت هجمات على المواقع الرئيسة في الأنترانت وأثرت على المعلمين والتربويين ووضعت في أذهانهم العديد من الأسئلة حول تأثير ذلك على التعليم الالكتروني، ولذا فإنه من اختراق المحتوى والامتحانات من أهم التحديات التي تواجه التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد [15]

2 – مشكلة غياب الأستاذ القدوة: مع أن من مهام الأستاذ في المرحلة الراهنة خاصة

في التعليم الجامعي على الخصوص أصبحت مرتبطة بالتوجيه وفقط، فانه بالمقابل أضحى يطرح في التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد إشكالية غياب الأستاذ القدوة، فلازالت أذهان المستخدمين مرتبطة بالأستاذ الجيد والفاعل والقدوة الذي يحمل مهمة التغييرات الجذرية " فالأستاذ القدوة غدا حاجة ومطلبا ضروريا كما يشير تقرير (اليونسكو، 1996، ص127) [16]

3- ظاهرة الاغتراب في التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد: يرى العديد من الباحثين[17] أن انتشار تطبيق تكنولوجيا المعلومات وخاصة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد سيؤدي إلى اغتراب الإنسان في مجتمع المعلومات وعزوفه عن المشاركة الإيجابية في المجتمع. وقد يصل الأمر إلى التعبير عن ذلك بالرفض الإيجابي الظاهر أو السلبي الصامت.

وتتجدد شواهد هذا الاغتراب في فقدان الثقة بالنفس والقلق على تعطل خبرات الإنسان لأن الحواسيب قد حولت العديد من الطلبة والمشاركين والأساتذة إلى مجرد ضاغطين على الأزرار وبالتالي أصبح رصيد الخبرات المكتبية لهم بلا قيمة أمام هذا التحدي الجديد القادم. [18].

4- مشكلة حماية الخصوصية: إن الحفاظ على الخصوصية من أهم المبادئ الأخلاقية لمجتمع المعلومات، وإن ضمان وجود شبكة عالمية آمنة تحافظ على خصوصية مستخدميها يظل هدفا أعلى لبناء شبكة متماسكة ومستقرة. وتعرف الخصوصية على أنها " عبارة عن منظومة متكاملة ومتساوقة من الخصائص والسمات المادية والروحية، وأسلوب الحياة، والأخلاقيات، والنظرة إلى العالم ورؤية الذات والآخر، تتمتع هذه المنظومة بقدر من الثبات والاستمرارية، وتكونت عبر عملية تراكمية وتفاعلية ممتدة عبر التاريخ وفي المجتمع، وجرت في بيئة ذات شروط طبيعية وبشرية معينة، وأتت استجابة لهذه الشروط وتجسيداً لها، وتوجد في علاقة جدلية مع هذه البيئة التي أنتجتها. [19]

ولعل مشكلة حماية الخصوصية من أهم القضايا المطروحة في التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد ذلك أن الناس في المجتمعات القديمة كانوا ينظرون إلى خصوصية الإنسان على أنها شيء من المحرمات، وقد أصبح عدم الاعتداء على الخصوصية أحد الأعراف والتقاليد الاجتماعية الراسخة في المجتمع الإنساني، ولكن من الذي يستطيع أن يمنع حدوث الاعتداء على الخصوصية

أثناء استخدام الشبكة؟ لذلك فإن مستقبل شبكة الانترنت وتحولها إلى مجتمع رقمي عالمي يتوقف على مدى قدرة الانترنت على تجاوز هذه المخاوف، وإقناع الطلبة والمشاركين بشكل عام بأن الشبكة آمنة لا تتعرض لاختراق خصوصية المستخدم، وبذلك تبرهن أن سمات النسيج الاجتماعي المتماسك انتقلت إلى الشبكة العالية لتسمح بالتواجد الآمن على هذه الشبكة المزدحمة، حيث إن كل مستخدم جار لأي مستخدم آخر، وهو قادر على الإساءة إليه ما لم توضع المعايير والأسس الكافية لمنع اختراق الخصوصية.[20] والتي تتوقف مفاهيمها عند عدة أنواع منها (الخصوصية الجسدية والمادية، خصوصية الاتصالات، الخصوصية الإقليمية، والخصوصية المعلوماتية والتي تتضمن القواعد التي تحكم جمع وإدارة البيانات الخاصة كمعلومات بطاقة الهوية والمعلومات المالية والسجلات الطبية والسجلات الحكومية وهي المحل الذي يعرف عادة بمفهوم حماية البيانات [21]

وقد أضافت التكنولوجيا الجديدة أبعادا جديدة للخصوصية تتعلق باختزان واسترجاع المعلومات عن الناس وإمكانيات الوصول لهذه المعلومات عن طريق شبكات الاتصال. وبذلك فإن مقدرة الحواسيب على إنشاء وتطويع بنوك المعلومات الضخمة من شأنه أن يجعل خصوصية الأفراد في معلوماتهم الشخصية محفوفة بالخطر على الرغم من التشريعات أو الهيئات المراقبة.[22]

5-**إشكالية حماية الشبكة من التلوث:** يستغل بعض المشتركين حرية الانترنت المفتوحة، فيؤسسون مواقع مسيئة، سواء من حيث المضمون الجنسي الفاضح المسيء إلى الاحترام الاجتماعي، أو من ناحية التحريض على العنف وزرع روح الحقد بين الطلاب، وهناك بعض المواقع تشجع على الانتحار، وقد اتفقت مشتركتان مداومتان على مشاهدة هذا الموقع على الانتحار وقامتا بتنفيذ ذلك. وكل يلقي على المجتمع العالمي الافتراضي الموجود ضمن الشبكة المسؤولية، وعلى المجتمعات الأرضية الحقيقية للشعوب المتعددة مسؤولية أخلاقية كبيرة لا يمكن تجاهلها.[23] خاصة إذا وضعنا بالاعتبار أن المحزون الأكبر لإنتاج المعلومات يعتمد على نشر اللذة والمتعة والإباحية والعنف والجنس، مما يقود إلى الانحلال والتخلي عن القيم الأخلاقية والإنسانية.[24]

6- **حماية حقوق الملكية الفكرية:** إن حماية حق الملكية الفكرية هو من أهم المشكلات الأخلاقية التي يواجهها التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد، وهو حق لا يمكن تجاوزه أو اختراقه أو الاعتداء عليه،

ذلك أنه الأساس في أية تنمية مستقبلية للعمل الفكري والإبداعي والبرمجي المنظم في عالم المعلومات الرقمي العربي، وهو يخص شرائح واسعة من هذا المجتمع: (الكتاب- المخترعون- الناشرون- المكتبات- الأرشيف الإلكتروني)

7- التعدد اللغوي والنفاذ إلى المعلومات:

يعاني الطلبة المشتركون في التعلم الالكتروني عموما والتعليم عن بعد بشكل خاص من إشكالية اللغة سواء في التواصل مع الغير أو في الحصول على المعلومة سواء كانت علمية دراسية أو منهجية إعلانية إعلامية، فقد اعتبر عامل اللغة لدى جل من تحدثنا إليهم إشكالا صعبا، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن شعوب المغرب العربي والجزائر بالخصوص تميل إلى اللغة الفرنسية أكثر من الإنجليزية وهي اللغة السائدة على الشبكة، وبالتالي لابد من التفكير في تعدد اللغات في مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد لان تعدد اللغات يسهل كثيرا النفاذ إلى المعارف، وبخاصة في الوسط المدرسي والجامعي، فعلى مجتمعات المعرفة إذن أن تفكر في مستقبل التنوع اللغوي، وفي وسائل للحفاظ عليه، في الوقت الذي تكرس الثورة المعلوماتية والاقتصاد الكلي للمعرفة هيمنة عدد محدود من اللغات الناقلة، التي تبدو كأنها طريق النفاذ المحتم لمضامين هي نفسها "مشكّلة" أكثر فأكثر. أليس هذا التهديد بالتنميط واحدا من التحديات الرئيسة التي على مجتمعات المعرفة أن تجابهها ؟ إن إعلاء شأن التنوع اللغوي والحفاظ عليه لا يكفي بالطبع لضمان ازدهار تنوع المعارف. إذ لا يمكن للمعرفة أن تختلط بلغة، فهي تملك خصائص تسمو بها عن الحواجز اللغوية. ولاسيما أن ازدواجية اللغة وازدواجية الثقافة في قاعة الدرس هما ظاهرتان متمايزتان. لكن اللغة ناقل أساسي للمعرفة، وتشجيع تعدد اللغات في المجال السيبرني يمكن أن يشكل مثلا، مرحلة هامة على الطريق الطويل الذي يؤدي إلى الحفاظ على تعددية منظومات المعرفة وعلى التنوع الثقافي.[25]

إن مسألة مستقبل اللغات ستكون على جدول أعمال الرهانات الرئيسية لمجتمعات المعرفة. فالتنوع اللغوي مهدد فعلا، إذ من المحتمل أن يختفي من الستة آلاف لغة المستعملة حاليا نصفها، من الآن وحتى نهاية القرن الواحد والعشرين. وتبعا لبعض اللغويين، يظهر أن ظاهرة انطفاء اللغات تأخذ بعدا أكبر من هذا: (90) إلى (95) بالمائة من اللغات محكوم عليها بالاندثار في النهاية. و قد تطرح مشكلة اختفاء[26] اللغات بإلحاح في مجتمعات المعرفة،

لاسيما أن ثورة التكنولوجيات الجديدة تبدو وكأنها تسّرع للوهلة الأولى ظاهرة التاكل اللغوي هذه، وقد أثار هذا التهديد بالتوحيد اللغوي في السنوات الأخيرة وعيا متزايدا، بفضل أعمال البحث والتوعية التي قام بها عدد من المنظمات الدولية للفرانكفونية أو عدة منظمات غير حكومية وعلى المستوى الإقليمي، أدت التعبئة من أجل اللغات إلى تبني أدوات قانونية هامة مثل الميثاق من أجل اللغات الإقليمية ولغات الأقليات ، الذي تبناه المجلس الأوربي في (1992) . ولم تبق اليونسكو من جهتها بعيدة عن هذه المشكلة، كما تشهد أحكام الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي (2001) والاتفاقية الدولية لصون التراث غير المادي (2003) والتوصية حول تشجيع تعدد اللغات واستعمالها والنفاذ الشامل للفضاء المعلوماتي (2003).[27]

وفي مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد فإن الوضع مختلف جدا عندما يتصل الأمر بالمعارف العلمية التي تندرج ضمن العلوم الدقيقة والطبيعية، أو المعارف التكنولوجية. لأن تقنين هذه المعارف كما رأينا، يجري من قبل البلدان الصناعية أساسا، وهو ما يفضي إلى هيمنتها الراهنة على إنتاج المعارف.

وهكذا حتمت السيطرة الأوربية على نطاق واسع جغرافية اللغات الناقلة للمعرفة. إلا أن شبح اللغات الأوربية المسيطرة قد انحسر الآن كثيرا في المنشورات الأكاديمية بينما تسيطر الإنجليزية بلا جدال على المنشورات العلمية. صحيح أنه في التخصصات العلمية المسماة " صعبة" يمكن افتراض أن تقنين المعرفة العلمية بلغ مستوى لم تعد معه الصورة اللغوية مهمة نسبيا باعتبار أن هيمنة لغة معينة هو الثمن الذي يتوجب دفعه لضمان شمول البحث العلمي ومناقشاته. إلا أن هذا الوضع المهيمن للإنجليزية يثير مزيدا من الجدل في أوساط العلوم الاجتماعية والإنسانية. لأن العامل اللغوي في هذا الميدان كما في الفلسفة أو الشعر، تكويني، ويبني فعل المعرفة. تبدو هيمنة الإنجليزية هنا أكثر صعوبة على التبرير وقد تفسد في نظر بعض المتخصصين، حتى مهمات وصفية وتحليلية تستهدف تقديم تقارير عن تجارب وممارسات معرفية واستدلالية، على المستوى الفردي كما في المستوى الجماعي، تكون فيها اللغة أداة ومادة.

إن التصدي لتآكل التنوع اللغوي والتسلح بوسائل لكبح انطفاء لغات أصلية أو الارتقاء بتعددية اللغات الناقلة الواسعة الانتشار،

ليس نضالا من أجل قضية نوستالجية خاسرة مقدما: بل هو اعتراف بان اللغات هي أدوات معرفية ونواقل ثقافية وبيئة تكوينية لمجتمعات المعرفة ، يشكل التنوع والتعدد بالنسبة إليها ثراء ومستقبلا.[28]

توصيات واقتراحات

1- ضرورة التعبئة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع للتفاعل مع هذا النوع من التعليم، لما فيه من فوائد اجتماعية واقتصادية

2- ضرورة مساهمة التربويين في متابعة هذا النوع من التعليم، لأن التحديات التي فيه ليست بالأمر السهل.

3 - هذا العمل لا يكتب له النجاح إلا بتوفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم وتتمثل في إعداد الكوادر البشرية المدربة وكذلك توفير خطوط الاتصالات المطلوبة التي تساعد على نقل هذا التعليم من منطقة إلى أخرى، خاصة البلدان ذات المساحة الشاسعة .

4- وضع برنامج خاص للمؤطرين من أساتذة وإداريين للاستفادة القصوى من هذه التقنية.

5- مقابل حق الملكية الفكرية لا بد من الإقرار بالأهمية الأخلاقية للاستخدام العادل في عالم المعلومات الرقمي، ولا بد من وضع استثناءات تسمح بتجاوز حق الملكية الفكرية في حالات المؤسسات التعليمية والتدريسية والمعاهد والمؤسسات غير التجارية والتي لا تتوخى ربحا من خلال عملها، كما لا بد من اعتماد مبدإ وجود أسعار خاصة تمنح للشباب وخاصة في البلدان النامية.

6- إن صيغة الاتفاق على شكل قانوني أمثل لحماية حقوق الملكية الفكرية هي مسألة تخص طرفين: المنتج والمستهلك، وبالتالي فإن إقرار هذه الصيغة باستشارة طرف واحد فقط (المنتج) يعد أمرا غير عادل، ولا ينسجم مع التوجه الأخلاقي العام لعصرنا، فلا بد للقنوات التي تقر مثل هذه الصيغ أن تضم ممثلين عن وجهة نظر طرفي الاتفاق كليهما.

7- إن المسؤولية الأخلاقية للمجتمع التي تفرض عليه حماية أسس تطور المجتمع وازدهاره اللاحق، تفرض في بعض الحالات الخاصة تجاوز مبدإ الخصوصية، غير أن هذا التجاوز يجب أن يكون مقوننا تحكمه معايير ثابتة ومعروفة ومتفق عليها بين غالبية أفراد المجتمع.

وفي الحقيقة لا يعاني العالم اليوم فقط من صعوبة اعتماد إجراءات ثابتة ومقبولة تقنيا لتثبيت وحماية حقوق الملكية، بل إن المشكلة الأعظم تكمن في أن ثمة عدة وجهات نظر متناقضة حول حقوق الملكية في العالم الرقمي:

8- فهناك فريق يؤكد أن البرامج والنظم هي نتيجة عمل فكري منظم لمجموعة من الأخصائيين، وهو عمل ذو تكلفة عالية، وما لم يحصلوا على ربح معقول، فإن الطريق إلى تطوير البرمجيات يصبح مليئا بالعقبات، وسيتوقف عدد كبير من مراكز البرمجة عن العمل، كما أن مسألة الحماية مسألة أخلاقية قبل كل شيء فالشخص الذي يطور نظاما هو المعني الوحيد بالتصرف به ولا يحق لأحد انتزاع هذا الحق منه أو اختراقه والاعتداء عليه.

9- وهناك فريق آخر يؤكد أن البلدان المتقدمة تشن حملة مكثفة من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية بهدف الضغط على البلدان الفقيرة للاعتراف بهذه الحقوق، وعندما يتحقق ذلك فإن كل مواطن في البلدان الفقيرة سيدفع ضريبة للبلدان الغنية عن استخدام حاسوبه، وذلك من شأنه أن يضع العراقيل أمام الطلبة الذين لا يملكون ثمن هذه النظم والبرمجيات الباهظة، ثم إن من مصلحة البلدان الغنية على المدى البعيد أن تنمي استخدام الحاسوب في البلدان النامية، وأن تساهم بذلك في التخفيف من وطأة مشكلة الفجوة الرقمية ويمكن للبلدان الغنية أن تقطف فيما بعد ثمار هذه السياسة عند تحسن الواقع الاقتصادي لبلد أو مجموعة بلدان.

10- وهناك فريق ثالث يؤكد أن الطرق المستخدمة حتى الآن في تثبيت حق الملكية هي طرق غير أخلاقية، فعندما تحمل البرامج على حاسوبك يضعك البرنامج أمام جملة من الشروط المعقدة، ويطلب منك القيام بالتأشير على كلمة موافق (I AGREE)، وبالتالي سيكون مسؤولا أخلاقيا عن النتائج القانونية لهذا القبول، أو أن لا يضع كلمة موافق ما يمنعه من التقدم في استخدام البرنامج المطلوب، ويقول هؤلاء: ألم يكن من الأفضل الاتفاق على هذه الشروط بالتفاهم بين مجموعة تمثل المستخدمين ومجموعة أخرى تمثل منتجي البرمجيات؟ لأن المشكلة هنا لا تخص فقط حقوق منتج البرنامج، بل تخص أيضا حقوق المستهلك الذي اشترى النظام.

11- حماية الشبكة من التخريب والسرقة: تعد حماية الملكية الشخصية من أهم الواجبات الأخلاقية الاجتماعية فمنذ حمورابي وفي جميع الديانات السماوية نجد أمرا واحدا يأتي في المقدمة "لا تسرق" ولا تقتصر حماية الشبكة على الملكية الفكرية بل إنها تشمل أيضا الأموال العامة والخاصة التي يجري تداولها بمئات الملايين

من الدولارات كل يوم بل كل ساعة على الشبكة، ويشمل ذلك مصاريف المواقع العالمية التي تتعرض أحيانا للاعتداء كما يشمل المواقع التي تم تحميلها بصفة باهظة فيتم تخريبها دون أي سبب معلوم. كما يشمل ذلك نظم المعلومات الإدارية من التخريب وكل ذلك يحمل المجتمع الرقمي العالمي مسؤوليات أخلاقية متزايدة.

12- لا بد إذا – لتشكيل الوعي الاجتماعي بالحقوق الفكرية- كما يقول سالم من تضافر جهود كبيرة، تعمل بأساليب شتى، لمدة زمنية طويلة، وبإصرار لا يعرف الكلل، حتى يترسخ في ضمير المجتمع خلقا يرفض الاعتداء وينبذ المعتدين... عندئذ سيكون للقضاء دور فاعل يقوم به على أرض ممهدة وفي مناخ ملائم، وسيوضع القانون موضع التنفيذ في ظل قناعة اجتماعية ترحب به وتساعد على تطبيقه.

13- لابد من توعية مستمرة بها في وسائل الإعلام، بوسائل مبتكرة، تتجاوز المحاضرة والندوة والتلقين الوعظي المباشر الملل، إلى برامج حية وتفاعلية مشوقة.

14- لابد من الالتزام الصارم من قبل الأجهزة الرسمية التي كانت تستثني نفسها من التقييد بهذه الحقوق بذرائع واهية لتكون بالتزامها قدوة ونموذجا.

15- لابد أن تستكمل الوزارات المعنية أجهزتها اللازمة لتطبيق القانون وإراحة أصحاب الحقوق الفكرية من عبء الإثبات الثقيل الملقى على كواهلهم، بمبادرات دؤوبة من أفراد الضبطية العدلية، تداهم وتبحث عن المخالفات.

16- لابد أن ينظر القضاء إلى الخصوصية الفكرية وأثرها على مستقبل ثقافة الأمة فيعمد إلى تخصيصها بغرف خاصة ويبسط إجراءاتها، ويختصر آماد جلساتها.

17- لا بد أن يقوم علماء الدين بواجب في التوعية والكشف عن زيف القرصنة ودحض ادعاءاتها، وتأكيد الحماية الشرعية للحقوق الفكرية.

18- لا بد أن يقوم الكتاب والأدباء بتناول موضع الحقوق الفكرية في إنتاجهم الأدبي بكافة أنواعه وأشكاله، إسهاما في تشكيل وعي المجتمع بهذه الحقوق.

19- لابد أن يتعاون الكتاب والناشرون على إيجاد صيغ مقبولة للتعاقد بينهم وإعداد عقود نموذجية مكتوبة بين طرفي الحق الفكري، وتوضح حقوق كل منهما والتزاماته والعمل على الالتزام بها وحسن تطبيقها (ذلك أدنى أن لا يرتابوا)، وأعون على استمرار التعاون والاحترام المتبادل بينهما.[29]

20- التنوع اللغوي عامل جوهري في التنوع الثقافي بكل تجلياته ولذا ينبغي على مجتمعات المعرفة أن ترتكز على تعددية لغوية مزدوجة.

هوامش الدراسة:

(1) عليان مصطفى رابحي: مجتمع المعلومات والواقع العربي، الطبعة الأولى، عمان، دار جرير، 2006، ص 106.

(2) مرجع سابق ص 107.

(3) مرجع سابق ص 108.

(4) مطبوعات اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فرنسا سنة 2005 ص87 .

(5) مرجع سابق، ص 89.

(6) مرجع سابق نفس الصفحة .

(7) عليان مصطفى، مرجع سابق ص213.

(8) مرجع سابق ص214.

(9) مقابلة مع بعض الطلبة بجامعة الجزائر.

(10) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 160.

(11) عرين: ميثاق شرف عربي لأخلاق مجتمع المعلومات، مجلة النادي العربي للمعلومات عدد رقم 20 سنة 2003.

(12) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 161.

(13) المقابلات تمت بشكل عشوائي دون برمجة مسبقة، وبعضها تم على ألنت .

(14) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 228.

(15) عبدا لله بن عبد العزيز الموسى: التعليم الإلكتروني مفهومه.. خصائصه... فوائده..عوائقه ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل في الفترة 16-1423/8/7هـ جامعة الملك سعود.

(16) مصطفى يوسف منصور : تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهته. بحث مقدم إلى مؤتمر"الإسلام والتحديات المعاصرة" الرياض 2007.

(17) منهم مجموعة من أساتذة جامعات الجزائر والمهتمين بالتعلم الالكتروني.

(18) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 135.

(19) أديب خضور : دراسة أولية عن الخصوصية في مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام انظر للمزيد : http://www.asbar.com/ar/Contents.aspx?AID

(20) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 222.

(21) يونس عرب : الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي، دراسة سنة 2004 الأردن .

(22) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 136.

(23) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 226.

(24) حجازي احمد مجدي : العولمة والتدفق المعلوماتي " دراسة " الرباط، المغرب نوفمبر 2000.

(25) مطبوعات اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ص 157.

(26) مرجع سابق ص 168.

(27) مرجع سابق ص 163.

(28) مرجع سابق ص 165.

(29) مرجع سابق ص 246.